جهازا الشوكة والسكين!

obeikan.com

يقودنا الحديث عن الفساد فى مصر إلى فتح ملف أجهزة الرقابة والرصد للفساد بمختلف أشكاله وصوره، وخاصة كل من الجهاز المركزى للمحاسبات والرقابة الإدارية، وتطور دور هذين الجهازين منذ نشأتهما حتى الآن.

يمثل هذان الجهازان فى تقديرنا الشوكة والسكين، فى مواجهة طبق الفساد العامر. إنهما أهم جهازين فى الإمساك بالفساد واصطياده قبل أن تأخذ العدالة مجراها.

ففى عهد الرئيس المصرى الأسبق حسنى مبارك، دأب الجهاز المركزى للمحاسبات على إعداد آلاف التقارير المهمة، التى يرقى بعضها إلى إحالة المسؤولين للنيابة العامة أو على الأقل إحالة مرتكبها للمحاكمة التأديبية وعلى رأسهم الوزراء، ولكن مصيرها ظل دائمًا أدراج مجلس الشعب.

ويعمل الجهاز المركزى للمحاسبات وفق القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٨ ومادته الأولى تنص على أن الجهاز هيئة مستقلة تتبع رئيس الجمهورية -نشير هنا إلى أن دستور ٢٠١٣ جعل الجهاز المركزى للمحاسبات يتمتع باستقلال تام؛ إذ أصبح مستقلًا عن رئاسة الجمهورية وجعل منصب رئيس الجهاز محصنًا- يقوم بالرقابة على أموال الدولة المالية ومتابعة أداء الحكومة فى تنفيذ الخطط والمشروعات من الناحية الإدارية والقانونية، ويعاون مجلس الشعب فى الرقابة، وأنه فى سبيل تنفيذ الجهاز لمهامه، يعد تقارير مختلفة عن كل نوع من هذه الرقابة، يقوم برفعها لرئيس الجمهورية والبرلمان، ولهما ما يريانه مناسبًا تجاهها، فإن انطوت على مخالفات جنائية تبلغ النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وإن كانت مخالفات مالية لا ترقى لمستوى الجريمة، يلزم الجهاز الجهة

المخالفة بتصحيح هذه الأخطاء خلال ثلاثين يومًا وإلا كان لرئيس الجهاز إحالة المخالفين للمحاكمة التأديبية، بما فى ذلك رئيس الوزراء والوزراء، وفقًا لما ورد فى المادة (٥) من القانون[١٩٤].

غير أن عدم إحالة الوزراء للمحاكمة التأديبية بالرغم من رصد الجهاز المركزى للمحاسبات تجاوزات مالية وإدارية مروعة وعدم سعى مرتكبيها لإصلاحها فى كل مرة، يعود فى المقام الأول إلى غياب تفعيل قانون محاكمة الوزراء، فى الوقت الذى يخلو فيه القانون من نص يقول صراحة بإحالة هذه المخالفات إلى النيابة العامة.

من جهة ثانية، يثير البعض تساؤلات عن الحكمة فى تعيين شخصيات قانونية لرئاسة الجهاز المركزى للمحاسبات، فى حين تتولاها شخصيات ذات خبرات محاسبية أو مالية فى معظم دول العالم. هذا الخلط بين المالى والسياسى يعود أيضًا للقانون المنظم لعمل الجهاز، الذى صدر عام ١٩٦٤ فى ذروة عملية التحول الاشتراكى وتوسع دور الدولة والتنظيم السياسى الواحد، حيث أعطى القانون للجهاز دورًا لا يتعلق فقط بالرقابة على أموال الدولة، ولكن أيضًا «متابعة أداء الأجهزة التنفيذية لمسؤولياتها»، وسار القانون الصادر عام ١٩٨٨ على النهج نفسه، وتحدث عن دور الجهاز فى الرقابة المالية، بالإضافة للرقابة على الأداء ومتابعة تنفيذ الخطة، وهى أدوار تتداخل مع دور البرلمان.[١٩٥]

اختصاص الجهاز، إذًا، يحتاج للمراجعة فى ضوء التطور السياسى والاقتصادى للبلاد، والسلطات الرقابية للبرلمان، والتجارب الدولية فى هذا الصدد.

---

١٩٤ إبراهيم معوض، فرحات: أصبح جهازًا استشاريًا كمجلس حقوق الإنسان لا تلزم تقاريره أى جهة، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٣ يناير ٢٠٠٨.

١٩٥ د.محمد كمال، ما بعد تقرير «جنينة»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٨ يناير ٢٠١٦.

هناك قضايا مختلفة تحتاج المراجعة، منها رقابة جهاز المحاسبات على كيانات ذات طابع سياسى أو غير حكومي، مثل الأحزاب والصحف الحزبية والنقابات والأندية، وهو ما يراه البعض استنزافًا لجهد الجهاز، ويمكن أن يقوم بهذا الدور كيانات أخرى مثل لجنة الأحزاب أو المجلس الأعلى للصحافة، مع تحويل المخالف للنيابة.

مسألة أخرى تتعلق بحجم جهاز المحاسبات، حيث يعمل به نحو ١٢ ألف شخص فى تقديرات مطلع عام 2016، فى حين يعمل فى نظيره الأميركى ٣ آلاف شخص فقط، علمًا بأن حجم الإنفاق الحكومى فى الموازنة المصرية يمثل نقطة فى بحر نظيره الأميركي. ويطرح هذا الأمر مسألة الاستفادة من خبرة هؤلاء دون الوقوع فى أمراض البيروقراطية الكبيرة.

نموذج آخر هو هيئة الرقابة الإدارية، التى برز دورها للرأى العام خلال السنوات الأخيرة، بسبب تغير الأنظمة من حسنى مبارك إلى عبدالفتاح السيسي، مرورًا بمحمد مرسى والمجلس العسكري.

أصبحت الرقابة الإدارية هيئة مستقلة، طبقًا للقانون رقم ٥٤ لعام ١٩٦٤، وصدر قرار بتجميد نشاطها ١٩٨٠، وأعيد تشكيلها عام ١٩٨٢، وتطوير اختصاصاتها فى دستور ٢٠١٤، لتصبح هيئة مستقلة فنيًا وماليًا وإداريًا تمارس كل أشكال الرقابة الإدارية والمالية، وضبط الجرائم الجنائية، ومكافحة الفساد، وتعمل بتنسيق كامل مع الأجهزة الإدارية بالدولة إضافة إلى الرقابة الأمنية، لحل مشكلات العمل والإنتاج، والحد من الانحراف بالوظيفة العامة.

طبقًا لقانون إنشائها، تختص الرقابة الإدارية ببحث وتحرى أسباب القصور فى العمل والإنتاج، واقتراح وسائل تلافيها والكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية التى تعرقل السير المنتظم

للأجهزة العامة، واقتراح وسائل تلافيها، ومتابعة تنفيذ القوانين، والتأكد من أن القرارات واللوائح والأنظمة السارية وافية لتحقيق الغرض منها، والكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التى تقع من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة أثناء مباشرتهم واجبات وظائفهم أو بسببها، وضبط الجرائم الجنائية التى تقع من غير العاملين، التى تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمة العامة، وبحث الشكاوى التى يقدمها المواطن عن مخالفة القوانين والإهمال فى أداء واجبات الوظيفة، إضافة إلى مقترحاتهم بقصد تحسين الخدمات، وانتظام العمل وسرعة إنجازه، وبحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات، بشأن الإهمال أو الاستهتار، أو سوء الإدارة أو الاستغلال، وكذا ما تتعرض له وسائل الإعلام فى هذه النواحي، وإمداد رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين بالبيانات والمعلومات أو الدراسات التى يطلبونها.

تُعاون الرقابة الإدارية الجهاز الحكومى والهيئات العامة وقطاع الأعمال العام بشأن التحرى عن شاغلى وظائف الإدارة العليا المرشحين لنيل الأوسمة والنياشين، وتنفيذ تكليفات إدارة الكسب غير المشروع بناء على ما تقرره هيئات الفحص والتحقيق من بحث حالات الكسب غير المشروع، والتحرى عن العمليات المالية التى يشتبه فى أنها تتضمن غسل أموال بالتنسيق وتداول المعلومات مع وحدة مكافحة غسل الأموال فى البنك المركزي.

وفى أغسطس ١٩٦٩ وقَّع الرئيس جمال عبدالناصر مرسوم القانون بتعديل أحكام القانون ٥٤ لعام ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة وتوسيع اختصاصاتها ليتسنى لها ضبط الجرائم التى يرتكبها أصحاب وموظفو القطاع الخاص عند انحرافهم فى عمل عام.

ومع انتقال اقتصاد مصر إلى السياسات الانفتاحية، صدر القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الكسب غير المشروع والذى منح الهيئة صلاحيات جديدة بالتحرى والكشف عن حالات الكسب غير المشروع بين العاملين بأجهزة الدولة أو بين الفئات الخاضعة لهذا القانون. فكانت ترجمة الإرادة السياسية فى مكافحة الفساد وراء إضافة مزيد من الصلاحيات للهيئة.

وتتسع مجالات اختصاص هيئة الرقابة الإدارية لتشمل الجهاز الإدارى للدولة بفروعه وقطاع الأعمال العام والهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات العامة والخاصة والقطاع الخاص الذى يباشر أعمالًا عامة والجهات التى تساهم فيها الدولة.

ومنح القانون ٥٤ لسنة ٦٤ عضو هيئة الرقابة الإدارية فى سبيل تنفيذ مهامه صلاحيات تضمنت حق الاطلاع على البيانات مهما كانت درجة سريتها، والحصول على صورة من المستندات والتحفظ على الملفات، واستدعاء من يرى سماع أقوالهم. ومن حق عضو الرقابة الإدارية أيضًا طلب وقف أو إبعاد الموظف مؤقتًا عن العمل أو الوظيفة، وكذا طلب معاقبة الموظف تأديبيًا. كما يملك أعضاء الرقابة سلطة الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى حدود الاختصاصات المخولة لهم (وتعنى التحرى عن الجرائم وجمع الاستدلالات والبحث عن مرتكبيها وضبطهم).

وتنفذ الهيئة اختصاصاتها من خلال أربعة محاور عمل رئيسة، أولها أعمال رقابية يتم تنفيذها بناء على مطالب قطاعات الدولة ثم أعمال التحريات عن المرشحين لشغل الوظائف العليا بأجهزة الدولة، وفحص شكاوى المواطنين وأعمال رقابية تنفذ طبقًا لخطة العمل السنوية للهيئة. وتقسم الرقابة الإدارية قطاعات الدولة بين قطاعين

إقليميين أحدهما لشمال الجمهورية والآخر لجنوب الجمهورية، وتشرف الأقصر على أعمال المكاتب الإقليمية التى تغطى ٢٦ محافظة، إضافة إلى خمسة قطاعات معاونة تقوم بمعاونة القطاعات الرقابية فى تنفيذ مهامها من الناحية الفنية والمالية الإدارية[١٩٦].

نظرًا للمهام الملقاة على عاتق هيئة الرقابة الإدارية، وحساسية المعلومات والموضوعات التى تتولاها بالفحص؛ فإن مثل هذه الأمور يتطلب عادةً الدقة والسرية. دور الهيئة لا ينحصر فى ضبط المتهمين بالفساد فى الجهاز الإدارى للدولة، ولكن بالكشف المبكر عن التجاوزات والمخالفات قبل اكتمالها وتصحيح مسارها؛ خصوصًا فيما يتعلق بالمناقصات والمزايدات.

ويشمل دور الهيئة التحرى عن المرشحين لشغل الوظائف القيادية بالدولة وتحديد مدى صلاحيتهم، بناء على الجدارة والنزاهة، واستبعاد من تشوب سمعتهم شائبة من تولى هذه الوظائف، إلى جانب حصر الوظائف الأكثر عرضة لانحراف شاغليها، وإجراء التحريات عنهم بشكل دوري، وتتبع استغلال الوظيفة والكسب غير المشروع، وملاحقة وقائع التهرب الضريبى والجمركي، لاسترداد مستحقات الدولة، والتعاون الدولى فى مكافحة الفساد، واكتساب وتبادل الخبرات لمكافحة الجرائم.

كشف ضباط الرقابة خلال السنوات الماضية آلاف القضايا، وأعادوا للدولة ١١ مليار جنيه، استولى عليها فاسدون ما بين ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى إبريل ٢٠١٤، فى الوقت الذى يتعرض فيه أعضاء الهيئة للتهديد، ما دفعهم إلى المطالبة بحمايتهم، وإصدار تشريعات

١٩٦ أميرة إبراهيم، قانون سرية الحسابات حمى المرتشين.. وأوقف «من أين لك هذا؟»، جريدة «التحرير»، القاهرة، ١١ إبريل ٢٠١٥.

تساعدهم فى الحصول على المعلومات والكشف عن المخالفات[١٩٧].

ومن خلال المحاكم المنتشرة فى أنحاء الجمهورية يحمل ضباط الرقابة على عاتقهم مسؤولية ملفات تنطوى على أدلة فساد كبار وصغار المسؤولين، ويقفون أمام المحاكم ويروون كيف جمعوا تلك المعلومات، ويتحملون تهديدات الفاسدين، وبعضهم من الوزراء وكبار المسؤولين.

منذ تأسيسها كان اختيار أعضاء الرقابة الإدارية من ضباط القوات المسلحة أولًا وثانيًا وبعدها من ضباط الشرطة، لكنهم فى الأغلب يتركون العسكرية فى سنوات خدمتهم الأولى ويتم انتقاؤهم وندبهم للعمل بها. وبالتوازى جاء كل رؤساء الهيئة السبعة منذ ١٩٥٨ وحتى ٢٠١٥ من ضباط القوات المسلحة وجهاز المخابرات سواء الحربية أو العامة، وذلك «نظرًا للمهام الملقاة على عاتق الهيئة وحساسية المعلومات والموضوعات التى تتولاها بالفحص، الأمر الذى يلزم الدقة فى التحريات -والحفاظ على السرية- مما جعل الهيئة تدقق فى اختيار أعضائها والعاملين بها وتجرى تحريات دقيقة عن المرشحين بواسطة أعضاء الهيئة للتأكد من تمتعهم بحسن السمعة وارتفاع مستوى الانضباط والالتزام لديهم، وربما يفسر ذلك اللجوء لهاتين المؤسستين اللتين يتمتع اعضاؤهما بالفعل بوجود ملفات تحريات توثق لتاريخهم الأمنى كأفراد وحتى عائليًا.

هذا الاختيار الانتقائى المشروط لأعضاء الرقابة الإدارية جعلها عبر خمسين عامًا تنضم إلى مجموعة الهيئات والجهات التى تمنع بشكل غير رسمى تعيين السيدات بين ضباطها، لكن الجهاز لا يفضل تفسير ذلك بتلك، وإنما هناك تفسير آخر يقول: إن الهيئة توزع أعضاءها

١٩٧ أحمد شلبي، «الرقابة الإدارية».. نصف قرن ضد الفساد، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٨ أغسطس ٢٠١٤.

على مكاتبها فى ٢٦ محافظة بنظام التكليف لمدة عامين أو يزيد (على غرار المعمول به فى الجيش)، وهو ما يجعل من الصعوبة على السيدات نقل أسرهم معهم لأماكن التكليف أو ترك الأسر خلفهم كما يفعل العضو الرجل، ومن ثم لا مكان للسيدات بين أعضاء الهيئة وحتى فى الحالات التى تطلب خلالها وجود امرأة لضبط إحدى قضايا الفساد يتم الاستعانة بسيدة من العاملين فى الأعمال المعاونة لدور محدد تحت إشراف وتوجيه ضباط الرقابة المكلفين بالقضية.

تولى منصب رئيس هيئة الرقابة الإدارية سبعة من العسكريين، لا يشير السجل فى القاعة التاريخية لمبنى الرقابة الإدارية بأرض الجولف إلى الكثير عنهم، وكلهم -باستثناء محمد عرفان الذى عُيِّن فى إبريل ٢٠١٥- ذوو خلفية مخابراتية، بدءًا بأول رئيس للهيئة والذى شارك فى تأسيسها اللواء كمال الغر ضابط المخابرات الذى اعتقد عندما استدعاه عبدالناصر أنه سيعين مديرًا للمخابرات، لكنه عُيّن أول رئيس للرقابة الإدارية وتولى منصبه فى ١٩٦٤ وخرج منه فى ١٩٧٨ وكان خروجه تمهيدًا لحل الرقابة بعد عامين. وتولى مساعده اللواء عبدالخالق شوقى رئاسة الهيئة لمدة عامين، حتى تم حل الهيئة فى يونيو ١٩٨٠.

أما اللواء محمود عبدالله فتولى رئاسة الهيئة عقب إعادتها للعمل فى يونيو ١٩٨٢ وشهدت رئاسته فتح ملفات فساد أسرة السادات ورموز حكمه، وأيضًا الإطاحة بالمشير محمد عبدالحليم أبو غزالة فى قضية لوسى أرتين عام ١٩٩٣ ثم خلفه اللواء هتلر طنطاوى عام ١٩٩٦ والذى تولى مكافحة الفساد فى وقت وصل الفساد ذروته وأقصى قوته بزواج السلطة مع المال، ولكنه أقيل فى ٢٠٠٤ على خلفية كشف قضايا فساد تورط بها مساعدى وزير الزراعة الأسبق يوسف والي، الرجل القوى فى الحزب الوطني، الذى نجا من كل قضايا الفساد

التى ضبطت ولم يفقد منصبه.

خلف طنطاوى على رأس هذا الجهاز الرقابى مدير المخابرات الحربية الأسبق اللواء محمد فريد التهامي، الذى أصبح لاحقًا مدير المخابرات العامة حاليًا والذى تولى منصبه فى ٢٠٠٤ ثم أقيل فى ٢٠١٢ ضمن سلسلة إقالات كان الرئيس الإخوانى محمد مرسى بدأها فى أغسطس ٢٠١٢ بإقالة المشير حسين طنطاوى وأعضاء المجلس العسكرى السابق الذى أدار شؤون البلاد بعد ثورة يناير ٢٠١١، وبعد إقالة رئيس الرقابة أقال مرسى النائب العام عبدالمجيد محمود، فى حين بدأ النائب العام وقتها فى فتح التحقيق فى بلاغات عن فساد اللواءين هتلر طنطاوى والتهامى وتربحهما من العمل، فى أسوأ مثال على تهديد متجدد لهذا الجهاز الرقابى ورجاله الذى شهد أيضًا زيارات من قيادات تنظيم الإخوان وقتها[١٩٨].

وربما كان اللواء محمد عمر هيبة، الذى عيَّنه الرئيس الأسبق محمد مرسى رئيسًا للرقابة فى ٢٠١٢، يحمل أسرار هذه الفترة، لكنه حملها فى صندوق أسود وانتقل إلى قصر الاتحادية وترك مقعده لضابط آخر تولى منصب الرئيس السابع للهيئة ودشن مرحلة جديدة من مواجهة الدولة المصرية للفساد.

خلال نصف قرن من مكافحة الفساد، انتقلت الرقابة الإدارية من النيابة الإدارية إلى مبنى خاص بها فى الجيزة بحى الدقى واستمرت به حتى إغلاقها بعد الحل، ثم عندما عادت انتقلت إلى مبنى ضخم بمنطقة أرض الجولف فى حى مدينة نصر يتكون من ثمانية طوابق، ويتشابه تصميم المبنى وطريقه تأمينه مع طبيعة العاملين الذين يرشحون كلهم من المؤسسة العسكرية سواء القوات المسلحة أو

١٩٨ أميرة إبراهيم، ٧ رؤساء عسكريين لهيئة الرقابة الإدارية.. والسيدات يمتنعن، جريدة «التحرير»، القاهرة، ١١ إبريل ٢٠١٥.

المخابـرات العامـة أو الحربيـة إضافـة لضبـاط الشرطـة.

الزعيـم الراحـل جمـال عبدالنّـاصر أسـس الرقابـة الإداريـة ولم يتدخـل فى عملهـا إطلاقـًا، وكان سـبب الإنشـاء الاتجـاه لاقتصاديـات الدولـة وإنشـاء مصانـع وشركات مملوكـة للدولـة باسـم القطـاع العـام، فـأراد عبدالنـاصر تنقيـة مجـال العمـل، وكلـف الضابـط المقـرب منـه سـامى شرف بتكويـن هـذا الجهـاز الرقابـى الخطـير وبالفعـل تشـكل مـن عشريـن ضابطـًا مـن الضبـاط الأحـرار باسـم «هيئـة مراقبـة الإدارة الحكوميـة»، وهـى تابعـة لرئيـس مجلـس قيـادة الثـورة، وكانـت بمنزلـة الرقابـة الإداريـة الآن، وكان الإشراف الفعـلى عليهـا لـكل مـن جمـال عبدالنـاصر وزكريـا محيـى الديـن.

وفى ٤ أغسـطس ١٩٦٤ أصـدر الزعيـم جمـال عبدالنـاصر قانونـًا ينـص عـلى إنشـاء الرقابـة الإداريـة كجهـاز مسـتقل يتبـع رئيـس الـوزراء ويختص بمكافحـة كافـة صـور الفسـاد المـالى والإدارى وفى أغسـطس ١٩٦٩ وقـع الرئيـس عبدالنـاصر مرسـوم قانـون بتعديـل أحـكام القانـون ٥٤ لعـام ١٩٦٤ بإعـادة تنظيـم الرقابـة وتوسـيع اختصاصاتهـا ليتسـنى لهـا ضبـط الجرائـم التـى يرتكبهـا أصحـاب وموظفـو القطـاع الخـاص عنـد انحرافهـم فى عمـل عـام.

أمـا الرئيـس أنـور السـادات فلـم يلتفـت لهـذا الجهـاز إلا بعـد أن فـرغ مـن حـرب أكتوبـر ١٩٧٣. وبدخـول مـصر فى التحـول إلى الانفتـاح الإقتصـادى بـدا واضحـًا أن هيئـة الرقابـة الإداريـة المعنيـة بمكافحة الفسـاد لم تتوافـق مـع رؤيـة السـادات جيـدًا، وأصبحـت إحـدى العقبـات التـى تواجـه التحـول مـن اقتصـاد الدولـة للاقتصـاد الحـر.

نفـد صـبر السـادات عندمـا بـدأت الهيئـة تحقيقـات شـهيرة عُرِفَـت بقضيـة عصمـت السـادات ورشـاد عثمان وشـملت أبنـاء شـقيق السـادات أيضـًا، فقـرر نقـل رئيـس الهيئـة كـمال الغـر وكان أول مـن تـولى المنصـب،

إلى المجالس القومية المتخصصة فى نوفمبر ١٩٧٨، ثم حل الهيئة بعد عامين بقرار حمل صفة عدم الدستورية؛ إذ إن الهيئة أنشئت بقانون ولا يجوز حلها بقرار.

كان ذلك داعيًا إلى تمركز الفساد فى بنية الدولة.

يتذكر كل ضباط الرقابة الإدارية تلك الواقعة وما تلاها من شهور كنقطة سوداء خلفت فى نفوس من بقى منهم مرارة لم تمحها السنوات، فتوزعت ملفات القضايا التى كانت بين أيديهم بين الشرطة العسكرية ومباحث أمن الدولة، وتولى فؤاد محيى الدين فرم كثير من القضايا والمستندات، ثم تحول الرجال الذين كان يهابهم المسؤولون فى أى قطاع من قطاعات الدولة إلى مبعدين، بعضهم بحث عن عمل وأغلبهم فضل التقاعد مبكرًا.

عقب اغتيال السادات استهل الرئيس حسنى مبارك حكمه بإصدار قرار فى ٢٥ يونيو ١٩٨٢ أعاد تشكيل هيئة الرقابة الإدارية وعيَّن اللواء محمود عبدالله رئيسًا لها، وكانت أولى القضايا التى فتحتها الرقابة الإدارية قضية رشاد عثمان وعصمت السادات وأبنائه والتى انتهت إلى الحُكم على الأخير بالسجن ومصادرة أملاكه وأملاك أبنائه.

إلا أن واقعة حل جهاز رقابى عالٍ مثل الرقابة الإدارية من رئيس وواقعة إعادته للعمل من رئيس آخر كشفتا بوضوح الحقيقة التى ظلت راسخة فى عقول كثير من العاملين بالأجهزة الرقابية فى مصر، ألا وهى أن بقاءها لا يرتبط بمدى ما تحققه من نجاح فى مهامها الأساسية والاختصاصات المكلفة بها، وإنما تظل رهن الإرادة السياسية للرئيس أو الحاكم[١٩٩]. ظلت الهيئة تعانى من تبعيتها فى القانون لرئيس الوزراء فى حين أنها مكلفة بمراقبة السلطة التنفيذية، وهو الوضع

١٩٩ أميرة إبراهيم، هل يؤمن حكام مصر بمحاربة الفساد؟، جريدة «التحرير»، القاهرة، ١١ إبريل ٢٠١٥.

الـذى لم يتـم تصويبـه إلا بدسـتور ٢٠١٤، الـذى نـص لأول مـرة عـلى وجـود الهيئـة كجهـة مسـتقلة.

شـهدت ثمانينيـات القـرن العشريـن تفجـر قضايـا فسـاد عـدة، مثـل قضيـة رجـل الأعـمال توفيـق عبدالحـى عـام ١٩٨٢ المتهـم باسـتيراد الدواجـن الفاسـدة، وقضايـا قـروض بـدون ضمانـات، كـما انفجـرت فى التسـعينيات قضايـا أطاحـت سياسـيين ورجـال دولـة مثـل قضيـة لوسـى أرتـين الحسـناء التـى تماسـت مـع مصـير وزيـر الدفـاع الأسـبق المشـير محمـد عبدالحليـم أبـو غزالـة، وقضيـة عبدالوهـاب الحبـاك الـذى ترشـح لمنصـب وزيـر الصناعـة وأوقعـت بـه الرقابـة الإداريـة بالاسـتعانة بمطلقتـه وقـام بتحويـل ٢٠ مليـون دولار مـن حسـاباته فى سـويسرا إلى القاهـرة مـن خـلال أحـد ضبـاط الرقابـة.

لكـن العقـد الثانـى مـن حُكمـه سـجل بدايـة انقـلاب الرئيـس الأسـبق مبـارك عـلى حربـه ضـد الفسـاد ليحـارب فى صفـه، وشرع يسـن قوانـين تغطـى عمليـات النهـب المنظـم، وفى نفـس الوقـت يسـن قوانـين أخـرى كان مـن شـأنها تكبيـل عمـل الأجهـزة الرقابيـة ومنعهـا مـن ملاحقـة الفسـاد وتتبعـه، فى ظـل تنامـى تـزاوج السـلطة مـع المـال ودخـول عائـلات كاملـة مـن قطـاع الأعـمال عـالم السياسـة والحكـم (بـما فى ذلـك المناصـب الوزاريـة)، وتصاعـد منحنـى الفسـاد بـدءًا مـن التسـعينيات حتـى سـقوط حكـم مبـارك عقـب ثـورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

فى السـنوات التاليـة لثـورة ٢٥ يناير، تـردد اسـم الرقابـة الإداريـة فى وقائـع مختلفـة تخـص محاكمـة وزراء مسـؤولين فى اتهامـات بالفسـاد فى عهـود سـابقة. وفى عهـد الرئيـس السـيسي، أصبحـت مـن أهـم الأجهـزة الرقابيـة التـى يعتمـد عليهـا الرئيـس، فى ظـل تراجع مكانـة الجهـاز المركزى للحسـابات -خاصـة تحـت إدارة هشـام جنينـة- فى نظـر السيسـى وأركان

حكمه.

تجسد هذا الاهتمام فى موافقة مجلس الوزراء فى ٢٠ يوليو ٢٠١٧ على توسيع صلاحيات هيئة الرقابة الإدارية، من خلال تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية. تضمن أهم التعديلات النص صراحة على أن هيئة الرقابة هيئة مستقلة تتبع رئاسة الجمهورية، حيث منحها مشروع القانون الشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالى والإداري.

نصت التعديلات على أن تعيين رئيس الهيئة يكون بقرار من رئيس الجمهورية، بعد موافقة مجلس النواب، لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد. واستحدث مشروع القانون عددًا من المواد أبرزها جعل الهيئة مكونة من عدة أجهزة لمنع ومكافحة الفساد، وإضافة اختصاصات جديدة للهيئة تتعلق بكشف وضبط الجرائم التى تستهدف الحصول على ربح أو منفعة باستغلال المنصب أو الوظيفة والجرائم المتعلقة بتنظيم عمليات النقد الأجنبي.

وأنشأ مشروع القانون مركزًا متخصصًا بالهيئة يسمى (الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد) بهدف إعداد وتدريب أعضاء الهيئة وغيرهم، والتعاون مع الهيئات والأجهزة المتخصصة لمكافحة الفساد فى الدول الأخرى، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية ومؤتمرات وندوات وحلقات نقاش، ونشر قيم النزاهة والشفافية وتبادل الخبرات وإيفاد البعاث الدراسية والتدريب ومنح درجتى الدبلوم والماجستير فى مجالات نظم إدارة ومكافحة الفساد طبقًا للأوضاع المقررة قانونًا بالتنسيق مع المجلس الأعلى للجامعات لاعتماد الدرجات الممنوحة[٢٠٠].

وحدث أن عددًا من الجهات المسؤولة فى الدولة اشتكت من اللواء

٢٠٠ محمد عبدالعاطي، صلاحيات موسعة واختصاصات جديدة لـ«الرقابة الإدارية»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢١ يوليو ٢٠١٧.

محمد عرفان للرئيس عبدالفتاح السيسي، بعد القبض على أعضاء من العاملين بها باتهامات مختلفة، مؤكدة أن أوامر الضبط تمت من دون علمهم، وكان رد السيسى أن الهيئة تقوم بدورها فى مواجهة الفساد.

سرعان ما اتضح أن الرئيس السيسى على اتصال دائم برئيس الهيئة، وأنه فى كل الاتصالات يطالبه بمواجهة الفساد دون الاكتراث لأحد، وأنه شخصيًا «يقف فى ضهره» لمواجهة الفاسدين[٢٠١].

ظهر رد السيسى على الأجهزة الغاضبة من عمل هيئة الرقابة الإدارية جليًا فى مشاركة عرفان فى افتتاح العديد من المشروعات، وتأكيد السيسى فى افتتاح محور روض الفرج أواخر العام ٢٠١٦ أمام الحضور لوزير النقل د.جلال سعيد أن رئيس الهيئة يرسل التقارير إليه قبل إرسالها إلى أى جهة أخرى، ما بدا رسالة لكل أجهزة الدولة مفادها أن الرجل يعمل فى حماية الرئيس. ديرنا أن السبب وراء تحدث عرفان، خلال افتتاح السيسى عددًا من المشروعات القومية فى بورسعيد أواخر ديسمبر ٢٠١٦، لأول مرة، يرجع إلى كونه الأمين العام للجنة المشروعات القومية، فضلًا عن رغبة الرئيس فى تقديم عرفان للشعب بعد نجاح هيئة الرقابة الإدارية فى توجيه عدة ضربات للفساد خلال العام المذكور.

يبقى أن الأجهزة الرقابية كلها تحتاج إلى رؤية جديدة لأدوارها وفق النص الدستورى الذى يلزمها بالتنسيق فيما بينها «فى مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضمانًا لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية».

٢٠١ وفاء بكرى وشيماء القرنشاوى ومحسن سميكة ووليد مجدي، «الإنجازات» تمر من بوابة «الرقابة الإدارية»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦.

ذلك هو صلب الملف كله، فإذا لم تكن هناك رؤية جديدة تحسم وتضرب وتنسق بين الأجهزة الرقابية وتحيل الملفات إلى جهات التحقيق وفق استراتيجية وطنية نص عليها الدستور فإن كل رهان على المستقبل سوف يتقوض.

obeikan.com